

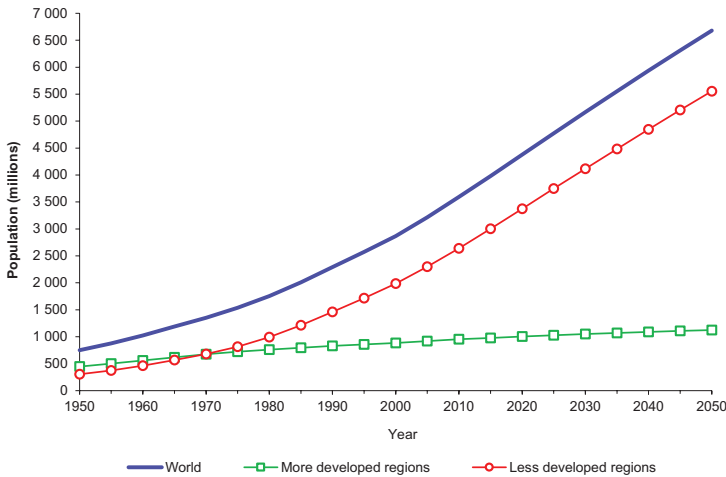
تسريع الإجراءات الحضرية من أجل عالم خال من الكربون

1. التخضر وانبعاثات الكربون

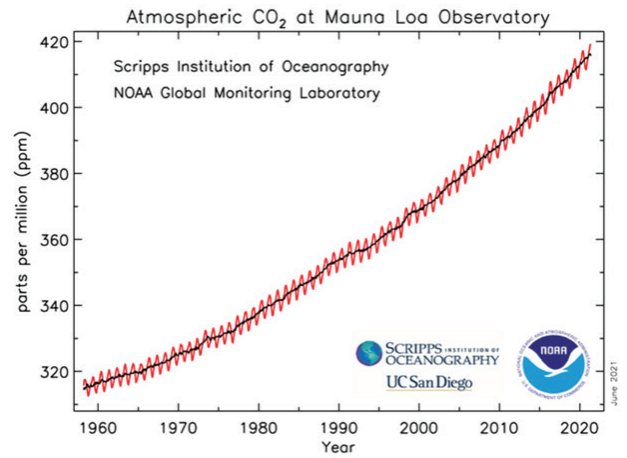
زاد عدد سكان الحضر في العالم منذ منتصف القرن العشرين، وبين عام 1950 واليوم تضاعف عدد سكان المدن في جميع أنحاء العالم لأكثر من أربعة أضعاف حيث يعيش أكثر من 4.2 مليار شخص الآن في بيئات حضرية وفقاً للبنك الدولي، وفي الوقت نفسه ارتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي -مما يعد سبباً رئيسياً لحدوث الاحترار العالمي- بأكثر من الثلث (الشكل 1) تقريباً بسبب النشاط البشري، واليوم تمثل المدن حوالي 75 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم وهي مسؤولة عن أكثر من 70 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والطريقة التي تُخطط بها المدن وتُبنى وتُدار أمراً أساسياً للحد من انبعاثات الكربون والحفاظ على الاحترار العالمي ضمن الحدود التي حددتها اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015.

وكل ذلك هام بشكل خاص لأن من المتوقع أن يسكن المدن والبلدات 2.5 مليار شخص آخر في الثلاثين عامًا القادمة وفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وسيؤدي إلى رفع نسبة السكان في المناطق الحضرية من 55% في يومنا هذا إلى ما يقرب من 70 في المائة في عام 2050، والتخضر يحدث بشكل أسرع في المناطق الأقل تقدم في العالم (الشكل 2)، وحالياً يعيش ثلاثة أضعاف عدد سكان المناطق الحضرية في المناطق الأقل تقدماً مقارنة بالمناطق الأكثر تقدماً وسيعيش 90% من سكان الحضر الجدد في إفريقيا وآسيا، ولا تزال معظم المدن في إفريقيا النامية وآسيا قيد التأسيس ويستعرض المنتدى الاقتصادي العالمي أن ثلثي الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية في إفريقيا التي ستحتاجها إفريقيا بحلول عام 2050 لم تُنفذ بعد، وهناك فرصة لتشكيل هذه المدن بطريقة تقلل من الاستهلاك الكلي للطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة.

يشكل النمو السكاني المتزايد والهجرة إلى المدن الناتجين في كثير من الحالات عن الضغوط المناخية تحديات متعلقة بتوفير الخدمات الأساسية لسكان الحضر ولا سيما الفقراء. وضمان أن المدن النامية مدمجة وأن التوسع يحدث بطريقة مخططة لاستيعاب العدد المتزايد من السكان يساعد على تقليل بصمتهم الكربونية، كما أن هذه المدن ستعزز من كفاءة تقديم الخدمات الأساسية مثل إدارة النفايات والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي من حيث إتاحة الموارد وقابلية الاستمرار من الناحية المالية، لذلك يروج موئل الأمم المتحدة لاستراتيجية تجمع بين التخطيط المدمج للمدينة والحوكمة الرشيدة والتوفير العادل للخدمات الأساسية، كما أن تجنب الزحف العمراني يقلل من الضغط على النظم البيئية ويعزز التعايش المتوازن بين المستوطنات البشرية والطبيعة ويساهم في الوقاية من الأمراض حيوانية المنشأ مثل كوفيد 19.



الشكل 2: عدد سكان المناطق الحضرية العالمية التقديرية والمتوقعة في المناطق الأكثر تقدماً والأقل تقدماً، 1950-2050، المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.



الشكل 1: تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي تم قياسها في مرصد خط الأساس للغلاف الجوي، ماونا لوجو، المصدر: الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي.

2 اتفاقية باريس والتخضر والخطة الحضرية الجديدة

وفقاً للتقديرات الأخيرة سيؤدي تأثير المساهمات المحددة وطنياً الحالية إلى زيادة درجة الحرارة العالمية بمقدار 2.4 درجة مئوية بحلول عام 2100. وهذا يعتبر تحسن مقارنة بالتقديرات السابقة ولكن لن يتم التركيز على أهداف اتفاقية باريس وسيتمحور عن ذلك آثار كارثية محتملة على المستوطنات البشرية والنظم البيئية.

أدى هذا السيناريو إلى إجراء حملة عالمية لحشد مختلف الجهات الفاعلة الحضرية بما في ذلك الشركات والمدن والمناطق والمؤسسات المالية التي تم إطلاقها في يوم البيئة العالمي 2020 "لتخاذ إجراءات صارمة وفورية لتقليل الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام 2030 وللتفتح بعالم خالٍ من الكربون وأكثر صحة وإنصافاً من خلال إطلاق حملة "التسابق نحو تصفير الانبعاثات"، وهذه الحملة العالمية تعزز أهداف تحالف الطموح المناخي الذي تم إطلاقه في قمة العمل المناخي للأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2019 حشدت 120 دولة و 708 مدينة و 24 منطقة و 2360 شركة و 163 مستثمراً كبيراً و 624 مؤسسة للتعليم العالي في أكبر تحالف على الإطلاق ملتزم بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050 على أبعد تقدير. وذلك يمثل ما يقرب من ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية وأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

اعتمدت اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ النسخة 21 في 2015 وصدقت عليها 195 دولة وتحدد الهدف العالمي الملزم قانوناً المتمثل في الحد من ظاهرة الاحترار العالمي إلى أقل من 2 درجة مئوية ويفضل 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي، والتزمت هذه الدول بالعمل والاستراتيجيات التي تسمى المساهمات المحددة وطنياً، ومنذ بداية الدورة الخمسية الثانية للمساهمات المحددة وطنياً في 2020 قدمت 86 دولة مساهمات وطنية جديدة أو محدثة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تختلف المساهمات المحددة وطنياً حسب مدى مناصرة الدول لتبني العمل المناخي في المدن، وضح الاستعراض الذي أجراه موئل الأمم المتحدة للعام 2017 للدورة الأولى للمساهمات المحددة وطنياً أن 113 من أصل 164 مساهماً وطنياً يتمتع بمحتوى حضرياً قوياً أو معتدلاً، ووضح معظم ذلك في سياق التكيف مع تغير المناخ ولم يتم التوسع في تخفيف حدة المشكلة. ومن المثير للدهشة أن بعض الدول الأكثر تحضراً لديها محتوى قليل صريح متعلق بالمدينة في المساهمات المحددة وطنياً، ومع ذلك من المشجع أن تحتوي المساهمات المحددة وطنياً لآسيا وأفريقيا على أقوى العناصر الحضرية.

صرح الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماع رؤساء البلديات الذي عقده فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ في 16 أبريل 2021:

"المدن هي خط المواجهة لأزمة المناخ، ويواجه أكثر من نصف مليار شخص من سكان الحضر بالفعل ارتفاعاً في مستوى سطح البحر وزيادة تواتر العواصف أو شدتها، وبحلول منتصف القرن يمكن أن يتعرض أكثر من 3.3 مليار من سكان المناطق الحضرية لخطر التأثيرات المناخية الشديدة. والمدن لديها أيضاً بصمة كربونية ضخمة، وحوالي أكثر من نصف سكان العالم يتسببون في انبعاث أكثر من 70% من غازات الدفيئة العالمية. إن جائحة كوفيد-19 هي كارثة عالمية، لكن الاستثمار في التعافي يمثل فرصة للأجيال لوضع العمل المناخي والطاقة النظيفة والتنمية المستدامة في صميم استراتيجيات وسياسات المدن. إن الطريقة التي نصمم بها خطة توليد الطاقة والنقل والمباني في المدن - كيف نصمم المدن بأنفسنا - ستكون حاسمة في المضي قدماً لتحقيق اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة. نحن بحاجة إلى إنشاء ثورة في التخطيط الحضري والتنقل الحضري: بما في ذلك تحسين كفاءة الوقود، وإنشاء مركبات لا تنتج انبعاثات والتحول نحو المشي وركوب الدراجات والنقل العام والتنقلات القصيرة. كما ستحقق المدن الاستفادة القصوى من التخلص التدريجي من الفحم الذي سينتج عنه هواء نظيف وسيزيد المساحات الخضراء وسيحجز صحة الناس."

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في اجتماع رؤساء البلديات الذي عقده فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ في 16 أبريل 2021

وكفاءة المواد وإدارة النفايات، ويمكن للتخطيط الحضري أن يوجه النمو الحضري نحو تنمية حضرية منخفضة الكربون من خلال تأسيس بيئة حضرية صديقة للمناخ (مدن مدمجة ومتعددة الاستخدام ومتصلة وبسهولة الوصول إليها) تستهدف تقليل استخدام المركبات وتشجيع استخدام وسائل النقل غير الآلية مثل المشي وركوب الدراجات.

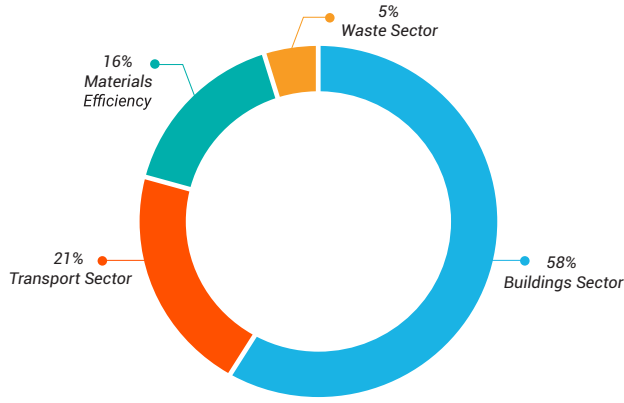
تلعب المناطق العامة والخضراء دوراً رئيسياً لتسريب الكربون حيث تعمل على تنظيم درجة الحرارة وتقليل تأثيرات الجزر الحرارية الحضرية. كما يمكن اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية وتقليل البصمة الكربونية، ويمكن أن يعزز ذلك إدارة الطلب على المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي من خلال الحلول القائمة على الطبيعة وإدارة النفايات المنزلية واستعادة المواد واستخدام الشبكات الصغيرة والطاقة المتجددة والقياس الصافي وتجديد المباني لتحسين كفاءتها في استخدام الطاقة وتعزيز التحول إلى استخدام النقل العام والمشارك واستخدام التنقل الكهربائي.

أدى التقدم السريع للتقنيات وانخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة إلى التحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة، وتشير التقديرات إلى أن ثلثي سكان العالم يعيشون في دول مصادرها المتجددة تعزز القدرة على المنافسة مقارنة بالطاقة المتولدة من الوقود التقليدي، ويجب أن تقابل مكاسب العرض بالعمل على تعزيز الطلب لتقليل الاستهلاك الكلي للطاقة وتحقيق أهداف اتفاقية باريس، المدن التي تعتبر المركز الرئيسي للطلب على الطاقة يجب أن تكون في مقدمة التسابق نحو إلى تصفير الانبعاثات.

تشير التقديرات إلى أنه يمكن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في المدن بنسبة 90% بحلول 2050 باستخدام تدابير التخفيف الممكنة من الناحية الفنية والمتاحة على نطاق واسع (الشكل 3). وهذا يعني أن الإجراءات المتخذة في المدن يمكن أن تقلل الانبعاثات العالمية بنسبة تزيد عن 70%، ويمكن تحقيق هذا التقليل المحتمل من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير التي تستهدف الجانب الحضري لتوسيع المدن وقطاعات المباني والنقل

وبالإشارة إلى موضوع "الانتقال من التخضر السريع إلى التحول الأخضر" في منتدى "أيام التنمية الأوروبية" الذي عقد في 15 يونيو 2021 صرحت المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة ميمونة محمد شريف:

"يمكن أن يكون التحول الحضري فرصة لتغيير طريقة تنظيم المدن لتأسيس بنية تحتية أكثر استدامة وتحقيق التحول الأخضر، و70% من البنية التحتية المخطط تأسيسها في عام 2030 لم تأسس بعد. يحتاج صانعو القرار إلى إدراك أنهم يتمتعون بالقدرة على تعزيز المرونة والمساواة والتنمية منخفضة الكربون من خلال القرارات التي يتخذونها اليوم، وإن ترددهم أو عدم اقتناعهم سيحرم الأجيال القادمة من التمتع بمستقبل أفضل، والأمر في منتهى البساطة بالفعل."

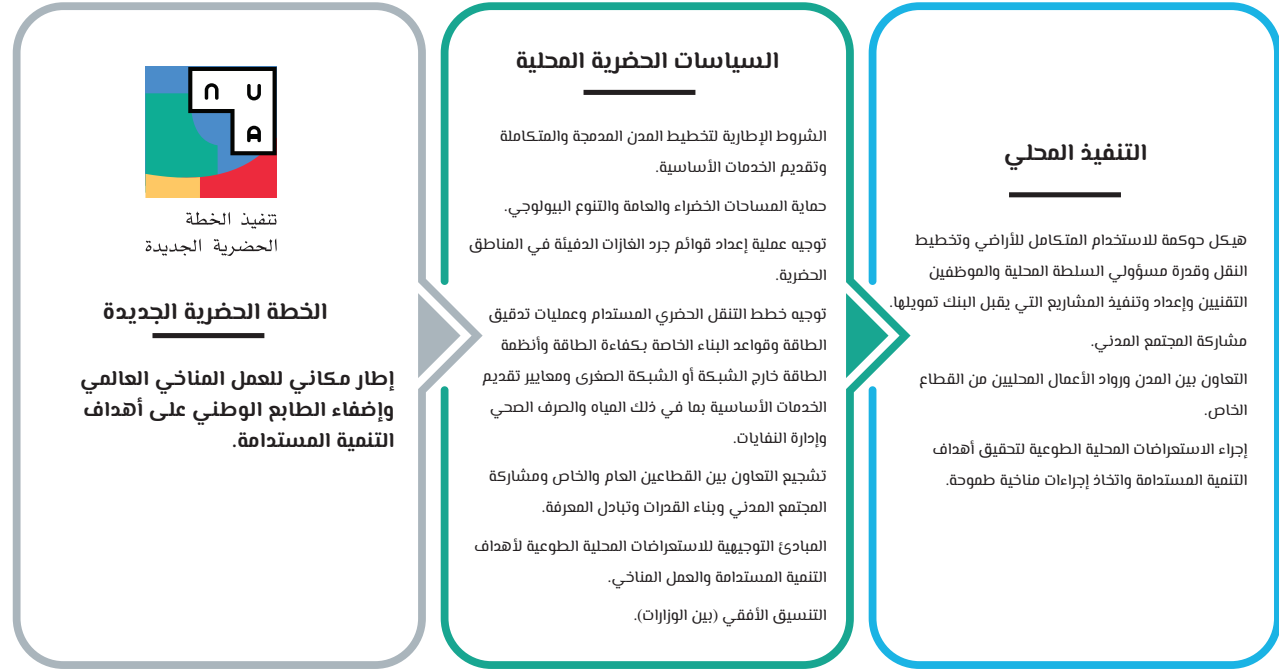


الشكل 3: التقسيم القطاعي لتدابير التخفيف المتاحة والممكنة فيا لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 90%. المصدر: موئل الأمم المتحدة

يلعب المستثمرون والشركات دورًا مركزيًا في تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وزاد عدد **الاستثمارات** التي تركز على البيئة والعوامل الاجتماعية والحوكمة مؤخرًا، كما يمكن للمدن التعاون مع الحكومات الوطنية لجذب الاستثمارات على سبيل المثال شبكات الطاقة الذكية والمباني من خلال تمكين السياسات والحوافز وعرض المشاريع المبتكرة كما هو موضح في مشروع سوليوشنز بلس الذي يجمع المدن ورجال الأعمال لتطوير التنقل الكهربائي.

توفر الخطة الحضرية الجديدة -والتي تعتبر الرؤية المشتركة لمستقبل حضري أفضل وأكثر استدامة واعتمدت في مؤتمر موئل الأمم المتحدة الثالث في كيتو بالإكوادور في أكتوبر-2016 إطارًا تمكينيًا لتنفيذ هذه التدابير، وتحدد طريقة تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وحكمها وإدارتها. كذلك تلعب الأطر السياسية والقانونية والحوكمة دورًا مهمًا في تعزيز مرونة المدن ومساعدة المدن على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تحدد الأشكال الحضرية مواقع تأسيس الأراضي والبنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية وتضع قواعد التخطيط وصنع القرار والسياق الذي من المتوقع أن تنفذ من خلاله السلطات الحضرية والحكومات المحلية والمجتمعات مهامها وتواجه التحديات الناشئة.

تتناول الخطة الحضرية الجديدة هذه الجوانب كاملة وتأسس إطارًا واسعًا ومتعدد المستويات ومتعدد القطاعات وتتبنى التركيز المكاني الذي من خلاله يمكن تسريع العمل المناخي العالمي وتوفير سبل توطين أهداف التنمية المستدامة (الشكل 4).



الشكل 4: إطار إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

3- كوفيد 19 وإعادة البناء بطرق صديقة للبيئة

الأدوية واللقاحات، كما سلطت الأزمة الضوء على الحاجة إلى تحسين الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وخاصة للفقر الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية ويتحملون عبئًا غير متناسب من مخاطر هذه الأمراض المعدية.

كما أن برامج التحفيز المالي التي بدء تنفيذها الآن في العديد من الدول تستخدم كتجارب لتعزيز الحياض الكربوني وللاصول على مستقبل بيئي أفضل للمدن، وتختلف طرق توصيل الدول إلى استراتيجيتها المناخية، لكن هذه الاستثمارات توفر أساسًا للدول والمدن والمجتمعات للانضمام بشكل أكثر فعالية بالطاقة المتجددة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وإدارة أفضل للموارد الطبيعية وأنظمة الغذاء والنفايات.

جائحة كوفيد 19 لها تأثير مدمر لكنها سلطت الضوء على بعض الدروس المهمة لمعالجة أزمة المناخ، على سبيل المثال تؤدي زيادة العمل عن بُعد إلى تخفيف الازدحام المروري على المدى الطويل وتقليل الحاجة المتصورة لإنشاء الطرق باستمرار لتلبية الطلب على السفر باستخدام السيارات، وفي الوقت نفسه يجب تحسين مرافق المشي وركوب الدراجات، كما يجب أن يصبح النقل الحضري منخفض الانبعاثات الكربونية وشاملًا، ويعد الوصول إلى طاقة موثوقة ونظيفة أمرًا ضروريًا لإجراء مجموعة من الأنشطة مثل العمل عن بُعد والإضاءة المنزلية والطهي وصيانة سلاسل التبريد لتوصيل

الحكومة "الاستثمار في برنامج البنية التحتية الكندية" للسماح للمقاطعات والبلديات بالوصول إلى التمويل الفيدرالي للقيام بمجموعة من المشاريع المحلية مثل تطوير المدارس والمستشفيات للاستثمار في المساحات الخضراء وممرات ركوب الدراجات، "لدعم الأهداف طويلة المدى للمجتمعات المستدامة والصحية اقتصادياً والمنخفضة الكربون والشاملة".

لكي تكون هذه التغييرات فعالة حقاً يجب أن تكون مصحوبة بتحول أوسع في طرق تخطيط المدن والأحياء وإدارتها من خلال إجراء الاستثمارات في البنية التحتية التي تؤدي إلى توفير الطاقة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة التخطيط للتنقل منخفض الكربون لتعزيز الانتقال الأخضر على النحو المبين في تقرير موئل الأمم المتحدة عن المدن والنوثة: نحو مستقبل أكثر عدلاً وصدقا للبيئة وصحة.

● يجب أن يكون تمويل الاستجابة والإغاثة موجهاً لتحسين الخدمات الأساسية للفقر والحلول القائمة على الطبيعة وخدمات النظام الإيكولوجي التي تدمج البنية التحتية الزرقاء والخضراء والرمادية في المساحات المفتوحة الإقليمية وشبكات الخدمات الأساسية مما يساعد المناطق على تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز انتعاش المجال الاجتماعي الاقتصادي.

● استجابت بعض الحكومات الوطنية لتأثيرات كوفيد 19 من خلال تقديم الحكومات والمجتمعات البلدية المساعدة المالية وتوفير الأموال اللازمة لضمان استخدامها في تلبية الاحتياجات والأولويات المحلية، فعلى سبيل المثال في كندا عدلت

4- اليوم العالمي للموئل 2021

● تقديم المساعدة الفنية ودعم بناء قدرات المدن في تحديد الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها بما في ذلك التخطيط للتمتع بمدن مدمجة وصالحة للمشي بها ودعم تعزيز قوانين البناء الوطنية وممارسات البناء والتشييد المستدامة وتحسين النقل العام وغير التلي والتنقل الكهربائي وتعزيز توليد الطاقة النظيفة في المدن وتحسين إدارة النفايات وتوفير المياه والصرف الصحي.

● تقديم الدعم لتقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان الاجتماعي لجذب التمويل متعدد الأطراف وغيره بما في ذلك الاستثمار في المناخ لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً وتعزيز "الانتعاش العادل والأخضر".

● تقديم الدعم لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية لتقييم التقدم المحرز بخصوص أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاقية باريس وتقديم النتائج في منتديات مثل المراجعة رفيعة المستوى للجنة الحضرية الجديدة المخطط إجراؤها في بداية 2022.

● تسهيل تبادل المدن للدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

● للانضمام إلى برنامج Waste Wise Cities التابع لموئل الأمم المتحدة والذي يهدف إلى "تأسيس ألف وواحد مدينة تُرشد المخلفات" بحلول المنتدى الحضري العالمي 2022 في كاتوفيتشي، بولندا.

وبتكليف من الجمعية العامة في 1985 يُحتفل باليوم العالمي للموئل في أول يوم اثنين من كل شهر أكتوبر ويتبع ذلك بالأحداث التي تقام في جميع أنحاء العالم على مدار "أكتوبر الحضري"، والغرض منه هو التفكير في حالة بلداتنا ومدننا والإشارة إلى حق الجميع في المأوى اللائق والخدمات الأساسية والفرص الاجتماعية والاقتصادية ولنتذكر أننا جميعاً نمتلك القوة والمسؤولية لتشكيل مستقبل مدننا وبلداتنا وتعزيز سياسات التنمية الحضرية المستدامة.

● موضوع اليوم العالمي للموئل 2021 هو تسريع العمل الحضري من أجل عالم خالٍ من الكربون، وهذا الموضوع متعلق أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بنسخه 26 COP26 المقرر عقده في غلاسكو بالمملكة المتحدة في الفترة من 1 إلى 12 نوفمبر 2021.

● تماشياً مع موضوع اليوم العالمي للموئل يدعو موئل الأمم المتحدة المدن إلى تسريع العمل المناخي الحضري وعلى وجه الخصوص:

● في الفترة التي تسبق عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بنسخه 26 يدعو الموئل المدن للانضمام إلى الحملة العالمية "النسابق نحو تصفير الانبعاثات" وحملة # العمل المناخي للمدن التابعة لموئل الأمم المتحدة ومشاركة الحلول.

"مع تركيز اهتمامنا على الاستجابة والتعافي من أزمات كوفيد 19 دعونا نضمن أن كل إجراء نتخذه اليوم وكل استثمار ودعم نقدمه يحفز إعداد مسارات تنمية أكثر استدامة ومنخفضة الكربون ومرنة تركز على جميع الأشخاص والأماكن"

المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة ميمونة محمد شريف.

تعزيز المساهمات المحددة وطنياً من خلال العمل المناخي الحضري

